

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٥

بشأن الموافقة على اتفاق قرض ببلغ ١٠٠ مليون وحدة
من حقوق السحب الخاص لتمويل مشروع التنمية الزراعية
الريفية بالفيوم الموقع في روما بتاريخ ٩/١١/١٩٨٤ بين
جمهورية مصر العربية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق قرض ببلغ ١٠٠ مليون وحدة من حقوق السحب الخاص
لتمويل مشروع التنمية الزراعية الريفية بالفيوم الموقع في روما بتاريخ ٩/١١/١٩٨٤
بين جمهورية مصر العربية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وذلك مع التحقق
بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ رمضان سنة ١٤٠٥ (٣٠ مايو سنة ١٩٨٥)

حسنى مبارك

قرض رقم ١٥٧ - مصر

اتفاق قرض

مشروع التنمية الزراعية بالفيوم

بين

جمهورية مصر العربية

و

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

بتاريخ ٩/١١/١٩٨٤

اتفاق قرض

اتفاق مؤرخ ٩/١١/١٩٨٤ بين جمهورية مصر العربية (ويطلق عليها فيما بعد المقترض) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ويطلق عليه فيما بعد الصندوق) حيث ان :

(أ) المقترض قد طلب من الصندوق قرضا بغرض تمويل المشروع الوارد وصفه بالجدول رقم (١) بهذا الاتفاق (ويشار اليه فيما بعد بالمشروع) (ب) المقترض - لغرض هذا المشروع - قد تقدم بطلب قرض بمبلغ ١٩٨٠٠٠٠٠٠٠ مارك ألماني (تسعة عشرة مليوناً وثمانمائة ألف مارك ألماني) من بنك التعير الألماني بجمهورية ألمانيا الاتحادية .

(ج) ستقوم المؤسسة المعاونة التي يعينها الصندوق بإدارة القرض وفقاً لشروط هذا الاتفاق .

(د) الصندوق قد وافق على أساس ما تقدم ، وضمن أمور أخرى ، على تقديم قرض للمقترض وفقاً للأحكام والشروط الواردة فيما بعد . ولذلك بموجب هذا يوافق طرفا هذا الاتفاق على ما يلي :

المادة الأولى

شروط عامة ، تعاريف ، المؤسسة المعاونة

بند ١ - ١ :

تسرى كافة أحكام الشروط العامة المطبقة على اتفاقيات قروض وضمان الصندوق المؤرخة ١١ أبريل سنة ١٩٧٨ والمعدلة في ١١ ديسمبر ١٩٧٨ ، على هذا الاتفاق ، بنفس القوة والفاعلية كما لو كانت واردة بهذا الاتفاق ، على أن تخضع للتعديلات الآتية (وتسمى الشروط العامة المذكورة المطبقة على اتفاقيات القروض والضمان كما يتم تعديلها فيما بعد بالشروط العامة) .

ويستبدل البند ٦ - ٧ بما يلي :

بند ٦ - ٧ مدفوعات الصندوق :

يقوم الصندوق بدفع المبالغ التي يخول للمقترض سحبها من حساب القرض إلى المقترض أو لأمره بمجرد تسلم الصندوق لطلب السحب من المؤسسة المعاونة .

بند ١ - ٢ :

أينما استخدمت في هذا الاتفاق ، وما لم يقتض السياق خلاف ذلك يكون للمصطلحات المحددة في الشروط العامة وفي مقدمة هذا الاتفاق ، نفس المعاني الموضحة قرين كل منها كما يكون للمصطلحات الإضافية الآتية المعاني التالية :

(أ) « منطقة المشروع » وتعني محافظة الفيوم بدولة المقترض .

(ب) « البنك الرئيسي » وتعني البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي للمقترض المنشأ بالقانون رقم ١١٧ كما يتم تعديله من وقت لآخر .

(ج) « بنك التنمية والائتمان الزراعي » وتعني بنك التنمية والائتمان

الزراعي لمحافظة الفيوم المنشأ بالقانون رقم ١١٧ كما يتم تعديله من

وقت لآخر .

(د) « وحدة التنسيق » وتعنى وحدة تنسيق المشروع الوارد وصفها بالجدول ٤ (أ) (٢) من هذا الاتفاق .

(هـ) « اتفاق القرض الفرعى للبنك الرئيسى » ويعنى اتفاق القرض الفرعى المشار اليه فى البند ٣ - ٢ من هذا الاتفاق .

(و) « الحساب الخاص » ويعنى حساب التنمية الخاص بالفيوم المشار اليه فى بند ٣ - ٢ (ج) بهذا الاتفاق .

(ز) (مسقى) وتعنى قنوات صغيرة .

(ح) « وزير - وزارة الزراعة » يعنى وزير وزارة الزراعة والأمن الغذائى للمقترض .

بند ١ - ٣ :

(أ) يوافق كل من المقترض والصندوق على تعيين هيئة التنمية الدولية (ويشار إليها فيما بعد بالهيئة) كمؤسسة معاونة تضطلع بالمسئوليات الواردة فى المادة الخامسة من الشروط العامة ، وذلك لإدارة القرض وفقا لشروط هذا الاتفاق .

(ب) إذا أصبح لأى سبب تغيير المؤسسة المعاونة ضروريا ، فانه ينبغى اجراء مثل هذا التغيير بموجب اتفاق يتم بين المقترض والصندوق بالتشاور مع المؤسسة المعاونة التى تدير القرض .

بند ١ - ٤ :

فيما عدا ما نص عليه بالتحديد فى هذا الاتفاق أو فى الشروط العامة ، أو كما طلبه الصندوق أو ما لهم يقتضى النص خلاف ذلك ، سيقوم المقترض بموافاة المؤسسة المعاونة مباشرة بكافة المعلومات ، وأن يوجه إليها كافة المراسلات المتعلقة بكل الأمور المشار إليها فى بند ٣ - ٧ والمادتين الرابعة والخامسة والجدول الخامس فى هذا الاتفاق والمادة السادسة من الشروط العامة .

المادة الثانية

القرض

بند ٢ - ١ :

يوافق الصندوق على أن يمد المقرض من موارده مبالغاً بعملات مختلفة يعادل (١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ وحدة سحب خاصة) عشرة ملايين ومائة ألف وحدة سحب خاصة .

بند ٢ - ٢ :

يجوز سحب مبلغ القرض من حساب القرض واستخدامه من أجل المشروع وفقاً لنصوص هذا الاتفاق .

بند ٢ - ٣ :

يدفع المقرض للصندوق معدل فائدة (٤٪) أربعة في المائة سنوياً على مبلغ القرض المسحوب من حساب القرض والقائم من وقت لآخر .

بند ٢ - ٤ :

فيما عدا ما قد يوافق عليه المقرض والصندوق خلافاً لذلك ، فإنه إذا ما قامت المؤسسة المعاونة بارتباط خاص بالنيابة عن الصندوق وبناء على طلب المقرض بموجب البند ٦ - ٢ من الشروط العامة يدفع المقرض للصندوق رسم بمعدل نصف من الواحد في المائة (٥٪) سنوياً على أصل مبلغ هذا الارتباط الخاص القائم من وقت الى آخر .

بند ٢ - ٥ :

يتم دفع الفائدة وأي رسوم أخرى على القرض كل نصف سنة ، في أول أبريل وأول أكتوبر من كل عام وبالعملة المشار إليها في بند ٢ - ٧ من هذا الاتفاق .

بند ٢ - ٦ :

يقوم المقرض بسداد المبلغ الأصلي للقرض المسحوب من حساب القرض على ٢٩ قسطا متساويا نصف سنوي يبلغ كل منها ٣٣٧٠٠٠ وحدة سحب خاصة، تدفع في أول أبريل وأول أكتوبر وتبدأ في أول أبريل عام ١٩٩٠ وتنتهي في أول أبريل عام ٢٠٠٤ وقسط واحد قدره ٣٣٧٠٠٠ وحدة سحب خاصة يستحق الدفع في أول أكتوبر عام ٢٠٠٤ بالعملة المشار إليها في بند ٢ - ٧ من هذا الاتفاق .

بند ٢ - ٧ :

حددت عملة الولايات المتحدة الأمريكية بموجب هذا الاتفاق لاغراض البند ٤ - ٣ من الشروط العامة .

(المادة الثالثة)

استخدام حصيلة القرض

السحب من حساب القرض

بند ٣ - ١ :

يُعمل المقرض على استخدام حصيلة القرض لتمويل الاتفاق على المشروع وفقا لشروط هذا الاتفاق .

بند ٣ - ٢ :

(أ) يعمل المقرض على أن يتيح لبنك التنمية والائتمان الزراعي بالفيوم من خلال قرض فرعي مرض للصندوق يتم ابرامه بين المقرض والبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي نيابة عن بنك التنمية والائتمان الزراعي بالفيوم مبلغا يعادل ٤٩٥٠٠٠٠ وحدة سحب خاصة (أربعة ملايين وتسعمائة وخمسون ألفا وحدة سحب خاصة) بالعملة المحلية من حصيلة القرض وذلك بالإضافة الى ما يعادل مبلغ ٦٨٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي (ستة ملايين وثمانمائة ألف دولار أمريكي) بالعملة المحلية من موارده الخاصة وذلك لتنفيذ الجزء (و) من المشروع .

(ب) يستخدم المبالغ الاجمالي المشار اليه في الفقرة السابقة ، كما يلي :

١ - يستخدم ما يعادل بالعملة المحلية لمبلغ ٤٤٤٥٠٠٠٠٠ ر. وحدة سحب خاصة أربعة ملايين وأربعمائة خمسة وأربعون ألفاً من وحدات السحب الخاصة من حصيلة القرض بالاضافة الى ما يعادل بالعملة المحلية لمبلغ ٦١١٠٠٠٠٠ دولار أمريكي ستة ملايين ومائة وعشرة ألف دولار أمريكي من موارد المقرض سيتم استخدامها للجزء و (١) من الجدول رقم ١ من هذا الاتفاق .

٢ - والمتبقى وقدره ما يعادل ٥٠٥٠٠٠٠ وحدة سحب خاصة (خمسمائة وخمسة آلاف من وحدات السحب الخاصة) بالعملة المحلية من حصيلة القرض ما يعادل لمبلغ ٦٩٠٠٠٠٠ دولار أمريكي (ستمائة وتسعون ألفاً دولار أمريكي) بالعملة المحلية من موارد المقرض سيتم استخدامها للجزء و (٢) من الجدول رقم ١ من هذا الاتفاق .

(ج) وفيما يتعلق بالفقرة (ب) (١) عاليه يقوم بنك التنمية والائتمان الزراعي . بالفيوم بفتح واعداد حساب التنمية الخاص بالفيوم بشروط وأحكام مرضية للصندوق .

(د) فيما عدا ما قد يوافق عليه المقرض والصندوق خلافاً لذلك فان المبالغ التي سيعاد اقراضها من البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي الى بنك التنمية والائتمان الزراعي بالفيوم طبقاً لاتفاق القرض الفرعي - ستكون طبقاً للشروط والأحكام الواردة في الجدول ٤ (ز) (١) ، (٢) من هذا الاتفاق .

بند ٣ - ٣ :

فيما عدا ما قد يوافق عليه الصندوق خلافاً لذلك ، يعمل المقرض على قيام البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي بالوفاء بكافة التزاماته طبقاً لاتفاق القرض الفرعي للبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وكذلك أن يضمن عدم اتخاذ

البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي أو الموافقة على أى إجراء يكون من شأنه الغاء أو تعديل أو ابطال أو التنازل عن أية حقوق أو التزامات طرفى اتفاق القرض الفرعى للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعي .

بند ٣ - ٤ :

تكون السلع والخدمات والأعمال المدنية التى يتم تمويلها من حصيلة القرض ، وتخصيص مبالغ القرض بين البنود المختلفة لهذه السلع والخدمات والأعمال المدنية ، وفقا لنصوص الجدول رقم (٢) من هذا الاتفاق ، كما يجوز تعديل مثل هذا الجدول من وقت الى آخر بالاتفاق بين المقرض والصندوق .

بند ٣ - ٥ :

فيما عدا ما قد يوافق عليه المقرض والصندوق خلافا لذلك ، يعمل المقرض على أن يقتصر استخدام السلع والخدمات التى يتم تمويلها من حصيلة القرض على تنفيذ المشروع .

بند ٣ - ٦ :

تحدد يوم ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ كآخر موعد للسحب من حساب القرض لأغراض البند ٩ - ٣ (٣) من الشروط العامة أو أى تاريخ آخر قد يقرره الصندوق من وقت لآخر .

بند ٣ - ٧ :

يعمل المقرض لأغراض البنود ٣، ٤، ٥ (أ) من الجدول الثانى بفتح والاحتفاظ بحساب خاص لدى البنك المركزى المصرى طبقا لشروط وأحكام مرضية للصندوق وعلى أن تكون الايداعات فى والمسحوبات من الحساب الخاص طبقا لما هو وارد بجدول رقم ٥ بهذا الاتفاق .

المادة الرابعة

تنفيذ المشروع

بند ٤ - ١ :

(أ) يقوم المقترض بتنفيذ المشروع بالدقة والكفاءة الواجبتين ، وطبقا للأساليب الإدارية والمالية والهندسية السليمة وأساليب التنمية الزراعية والريفية المناسبة .

(ب) ينبغي على المقترض أن يضمن قيام كل جهة معينة بالاطلاع بسئوليتها على الوجه الصحيح وبما يتفق مع شروط هذا الاتفاق ، وذلك لصيانة وتشغيل التسهيلات التي يتم استكمالها طبقا للمشروع .

بند ٤ - ٢ :

يُسمح المقترض أو يعمل على إتاحة الأموال والتسهيلات والخدمات والمصادر الأخرى فور الاحتياج إليها إلى كل جهاز معني في تنفيذ المشروع بالإضافة إلى خصيلة القرض لتنفيذ المشروع ولصيانة وتشغيل التسهيلات المستكملة طبقا للمشروع .

بند ٤ - ٣ :

على المقترض أن يتيح للمشروع من خلال القنوات البنكية العادية مخصصات الميزانية كاملة لكل سنة للمشروع وذلك قبل ١٥ يولي من كل عام .

بند ٤ - ٤ :

(أ) يتم توريد كافة السلع والخدمات والأعمال المدنية التي يتم تمويلها من خصيلة القرض وفقا للإجراءات الواردة بالجدول رقم (٣) من هذا الاتفاق .

بند ٤ - ٥ :

(أ) عند تنفيذ المشروع يستخدم المقترض أو يعمل على استخدام استشاريين مؤهلين ومقاولين يقبلهم الصندوق بالقدر اللازمة وفقا للأحكام والشروط التي يرتضيها الصندوق ويتم شراء كافة السلع والخدمات المتعلقة بها والأعمال المدنية والخدمات الاستشارية التي يتم تمويلها من حصيلة القرض من الدول الأعضاء بالصندوق التي تعتبر مصدرا صالحا للتوريد .

(ب) يتم توظيف الخدمات الاستشارية التي يتطلب تعيينها بموجب القرض وفقا للإجراءات التي تتبعها المؤسسة المعارنة في تعيين الاستشاريين وإذا تساوت جميع الأشياء فإنه سوف يعطى أفضلية للاستشاريين من الدول النامية الأعضاء بالصندوق .

بند ٤ - ٦ :

يعمل المقترض على تنفيذ المشروع طبقا للخطط والتصميمات القياسية والمواصفات وجداول العمل وأساليب التشييد المقبولة لدى الصندوق . وسيقوم المقترض بموافاة أو العمل على موافاة الصندوق ، بمثل هذه الخطط والتصميمات القياسية وبوثائق العقود والمواصفات وجداول العمل ، وبأى تعديلات جوهرية لاحقة تجرى عليها . وذلك فور اعدادها وبالتفصيل الذي يطلبه الصندوق على نحو معقول .

بند ٤ - ٧ :

يضمن المقترض أن أنشطة مختلف الوزارات والادارات والأجهزة والجهات الأخرى المشتركة في تنفيذ المشروع وصيانة وتشغيل التسهيلات التي يتم استكمالها بموجب المشروع قد تم القيام بها والتنسيق بينها وفقا للسياسات والاجراءات الادارية السليمة .

بند ٤ - ٨ :

(أ) يتخذ المقرض ، أو يعمل على اتخاذ ترتيبات مرضية للصندوق للتأمين على الأعمال المدنية التي تتم في نطاق المشروع بالمدي الكافي ضد الحوادث وبمبالغ تتفق مع الخبرات التجارية السليمة .

(ب) دون الحد من العمومية السابقة ، يتعهد المقرض بالتأمين أو العمل على تأمين السلع التي يتم استيرادها للمشروع ، والتي يتم تمويلها من حصيلة القرض ، ضد الحوادث الطارئة أثناء حيازتها أو نقلها وتسليمها الى مكان الاستخدام أو التركيب ، وبالنسبة لهذا التأمين ، فان أى تعويض سوف يكون قابل للدفع بعملة قابلة للتحويل لاحتلال أو اصلاح تلك السلع .

بند ٤ - ٩ :

يعمل المقرض على أن تقوم وحدة تنسيق المشروع وبنك التنمية والائتمان الزراعى بالقيام بالاحتفاظ بسجلات واجراءات مناسبة لتحديد السلع والخدمات التي يتم تمويلها من حصيلة القرض ، ولتوضيح استخداماتها في المشروع ومراقبة تقديم المشروع ، (بما فى ذلك التكاليف والمنافع التي تعود من هذا المشروع وليبيان العمليات والأحوال المالية لأجهزة المقرض المسئولة عن تنفيذ المشروع وصيانة وتشغيل التسهيلات التي يتم استكمالها طبقا للمشروع أو أى جزء منه ، وذلك بما يتفق مع الأساليب المحاسبية السليمة والمرعية) .

بند ٤ - ١٠ :

يعمل المقرض على قيام وحدة تنسيق المشروع وبنك التنمية والائتمان الزراعى بالقيام وبكافة الاجهزة المشتركة فى المشروع على الاحتفاظ والعمل على الاحتفاظ بحسابات منفصلة عن المشروع بحيث تعكس النفقات التي يتم تمويلها من جانب الصندوق والمقرض بما يتفق مع الأساليب المحاسبية المناسبة والمرعية .

بند ٤ - ١١ :

علاوة على ذلك يعمل المقترض على قيام وحدة تنسيق المشروع بتنسيق وتنظيم حسابات المشروع وتسجيل عمليات المشروع لتكون متفقة مع تطبيق موازنة المقترض ومخصصات بنود قرض الصندوق طبقا لما هو وارد في جدول رقم (٢) من هذا الاتفاق .

بند ٤ - ١٢ :

يعمل المقترض على قيام وحدة تنسيق المشروع وبنك التنمية والائتمان الزراعي بالفيوم بما يلي :

١ - مراجعة الحسابات والقوائم المالية (الميزانيات وقوائم الدخل والمصروفات والقوائم المتعلقة بها) الخاصة بالمشروع لكل سنة مالية ، وفقا لمبادئ المراجعة المناسبة والتي يطبقها مراجعون مستقلون يقبلهم الصندوق .

٢ - موافاة الصندوق بما يلي ، وباللغة الانجليزية ، وبسجرد توافرها ، بشرط أن لا تتجاوز بأى حال من الأحوال ستة أشهر بعد انتهاء تلك السنة :

(أ) نسخ معتمدة من قوائمها المالية عن تلك السنة كما تم مراجعتها .

(ب) تقرير المراجعة الذي أعده المراجعون المذكورون بالمدى والتفصيل الذي يطلبه الصندوق بصورة معقولة .

٣ - موافاة الصندوق بأى معلومات أخرى تتعلق بمثل هذه الحسابات والقوائم المالية وتقرير المراجعة الخاص بها ، على النحو الذي يطلبه الصندوق من وقت لآخر بشكل معقول .

بند ٤ - ١٣ :

(أ) دون الحد من عمومية البند ٤ - ٩ من هذا الاتفاق يجب أن يضمن المقترض ، قيام وحدة تنسيق المشروع وبنك التنمية والائتمان الزراعي بالفيوم بالاحتفاظ لمدة عام بعد تاريخ الاقفال بكافة السجلات

(أوامر الشراء والفواتير ووثائق الدفع والتسليم وغير من الوثائق المتعلقة بها) والتي تثبت النفقات التي طلب بسببها السحب من حساب القرض على أساس قوائم الصرف ويجب أن يتيح مثل هذه السجلات لمثلئ الصندوق والمؤسسة المعاونة المعتمدين بسجرد أن يطلب أى منهم فحصها .

(ب) يعمل المقرض على قيام مراجعين يقبلهم الصندوق بمراجعة قوائم الصرف المشار إليها فى الفقرة (أ) من هذا البند سنويا واعداد تقرير مراجعة عنها باللغة الانجليزية يقدم للصندوق والمؤسسة المعاونة فى مدة لا تزيد عن ستة أشهر من تاريخ اقفال السنة المالية ويجب أن يشير تقرير المراجعة ، من بين أشياء أخرى ، الى أن المبالغ المسحوبة قد تم استخدامها فى الأغراض التى قدمت من أجلها وأنه قد تم الحصول على السلع وانجاز الأعمال واتمام الدفع .

مادة ٤ - ١٤ :

يوافى المقرض أو يعين على موافاة الصندوق والمؤسسة والمعاونة باللغة الإنجليزية بكافة التقارير والمعلومات ، التى يطلبها أى منهما بصورة معقولة فيما يتعلق بالمشروع وتشمل :

- ١ - القرض واتفاق الحضية وصيانة خدماته .
- ٢ - السلع والخدمات التى مولت من حصيلة القرض .
- ٣ - ادارة وتشغيل والىالة المالية لأجهزة المقرض المسئولة عن تنفيذ المشروع وصيانة وتشغيل التسهيلات التامة طبقا للمشروع أو أى جزء منه .
- ٤ - أى من الأمور الأخرى التى تتعلق بغرض القرض .

بند ٤ - ١٥ :

يعد المقرض أو يعمل على اعداد وموافاة الصندوق والمؤسسة المعاونة بتقارير تقدم نصف سنوية وسنوية باللغة الانجليزية عن المشروع خلال فترة التنفيذ ويجب تقديم هذه التقارير في تاريخ لا يتعدى ١٥ فبراير بالنسبة للتقارير نصف السنوية وفي تاريخ لا يتعدى الأول من سبتمبر للتقارير السنوية وذلك ما لم يوافق الصندوق على خلاف ذلك وتكون التقارير بالشكل والمضمون الذي يطلبه الصندوق بصورة معقولة ونوضح ، من بين أشياء أخرى ، التقدم الذي تم في المشروع والمشاكل التي يواجهها خلال الفترة تحت المراجعة والخطوات التي اتخذت أو التي يقترح اتخاذها لمعالجة هذه المشاكل وبرنامج الأنشطة المقترحة والتقدم المتوقع خلال الستة أشهر أو السنة التالية حسبما يكون الحال .

بند ٤ - ١٦ :

إعلاوة على ذلك يعمل المقرض على قيام وحدة تنسيق المشروع وبنك التنمية والائتمان الزراعي بالفيوم بإنشاء وإدارة أنظمة التقارير كما هي مبينة طبقاً للبند (د) من الجدول (٤) بهذا الاتفاق .

بند ٤ - ١٧ :

سوف يمكن المقرض مثلى للصندوق والمؤسسة المعاونة المعتمدين من فحص المشروع والسلع والممولة من حصيلة القرض ومواقع وأعمال وممتلكات ومعدات ووحدة تنسيق المشروع وبنك التنمية والائتمان الزراعي بالفيوم وأية سجلات أو مستندات تتعلق به .

بند ٤ - ١٨ :

من أجل تقييم انجازات المشروع ومشاكله واقتراح التعديلات التي تكون ضرورة في تنظيم وتشغيل المشروع فإن المقرض بالتعاون مع الصندوق والمؤسسة المعاونة سوف يتعهد بمراجعة المشروع في منتصف المدة خلال السنة الثالثة من

تنفيذ المشروع أو في أى وقت آخر يمكن أن يتفق عليه بين المقرض والصندوق وذلك طبقاً للشروط التى يرجع إليها والتي يتم الاتفاق عليها بينهما .

بند ٤ - ١٩ :

يعمل المقرض على قيام وحدة تنسيق المشروع فور اكتمال المشروع ، ولكن على حال من الأحوال فى فترة لا تزيد عن ستة أشهر من تاريخ الاقفال أو أى تاريخ لاحق يمكن أن يتفق عليه لهذا الغرض بين المقرض والصندوق ، باعداد وتزويد الصندوق والمؤسسة المعاونة بتقرير باللغة الانجليزية بالمدى والتفصيل الذى قد يطلبه الصندوق أو المؤسسة المعاونة بشكل معقول فيما يتعلق بتنفيذ المشروع وعملياته الرئيسية وتكاليفه والفوائد التى نجت أو ستنتج منه وأداء المقرض والصندوق لالتزاماتها الخاصة طبقاً لهذا الاتفاق وتحقيق أغراض القرض .

بند ٤ - ٢٠ :

يتخذ المقرض أو يعمل على اتخاذ كافة الاجراءات الضرورية للحصول على كافة الأراضى وقت الحاجة إليها وعلى كافة الحقوق المتعلقة بها والمطلوبة لتنفيذ المشروع كما يقوم فور الحصول على هذه الأراضى بموافاة الصندوق والمؤسسة المعاونة بدليل مرض للصندوق يعيد الحصول على هذه الأرض وكافة الحقوق المتعلقة بها أصبحت متاحة للأغراض المتعلقة بتنفيذ المشروع .

المادة الخامسة

المراقبة والتقييم

بند ٥ - ١ :

(أ) سوف ينشئ المقرض بالتشاور مع المؤسسة المعاونة ترتيبات مرضية للصندوق والمؤسسة المعاونة لمراقبة التقدم فى تنفيذ المشروع وتقييم مستمر لآثار المشروع وأثر مكوناته المخافة على المستفيدين منه .

(ب) فيما عدا ما قد يوافق عليه الصندوق خلافاً لذلك ، سيقوم المقرض بتقديم اقتراحه بخصوص الترتيبات والشروط التى يرجع إليها بالنسبة

للمراقبة والتقييم المشار اليهما في الفقرة (أ) من هذا البند الى الصندوق والمؤسسة المعاونة لابداء تعليقاتهما عليهما ، وذلك في خلال مدة لا تزيد عن ستة أشهر من تاريخ هذا الاتفاق ، ويتضمن معلومات تتعلق بما يلي :

- ١ - التنظيم والعاملين وموقع وحالة الشخصية المعنوية التي سوف تكون مسؤولة عن اجراء المراقبة والتقييم نيابة عن المقرض .
- ٢ - برنامج العمل والمخصص بالميزانية الذي يقترحه المقرض للمراقبة والتقييم .
- ٣ - الجدول الزمني للتقارير التي يقدمها المقرض للصندوق والمؤسسة المعاونة .

٤ - أية أمور أخرى قد يطلبها الصندوق أو المؤسسة المعاونة .

(ج) يتم المقرض ترتيبات الرقابة والتقييم المشار اليها في هذا البند طبقا لتوصيات الصندوق ان وجدت على اقتراح المقرض ويتعين عليه تنفيذها بالتشاور مع مؤسسة المعاونة بطريقة مرضية للصندوق .

بند ٥ - ٢ :

بالنسبة لتقييم اتمام المشروع يجوز للصندوق بمفرده أو بالاشتراك مع المؤسسة المعاونة بالتشاور مع المقرض ، بتعيين استشاريين أو هيئة يختارها للتقييم ، على أساس مؤشرات رئيسية مناسبة عن أثر المشروع أو أجزاء منه على المستفيدين منه .

بند ٥ - ٣ :

سوف يضمن المقرض أن كل البيانات الضرورية والمعلومات الأخرى المطلوبة من الأجهزة المنفذة للمشروع والوحدات الأخرى المعنية بتنفيذه وبصيانته وتشغيل التسهيلات التي يتم اكتمالها بمقتضاه يتم اتاحتها فورا للاستشاريين أو الهيئة المسؤولة عن تنفيذ أية مهام طبقا لهذه المادة .

بند ٥ - ٤ :

فيما عدا ما يوافق عليه الصندوق خلافا لذلك يتعين على المقرض عند تنفيذ التزاماته طبقا لهذه المادة الأخذ في الحسبان ارشادات العمل للرقابة والتقييم الخاصة بالصندوق .

المادة السادسة

وقف ، الغاء ، تعجيل الاستحقاق

بند ٦ - ١ :

لأغراض بند ٩ - ٢ (١) من الشروط العامة حددت الأمور التالية كشروط إضافية لايقاف حق المقرض في السحب من حساب القرض :

(أ) في حالة فشل البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي في أداء أي من التزاماته طبقا لاتفاق القرض الفرعي معه .

(ب) في حالة الغاء ، ايقاف أو انهاء أو تعديل اتفاق القرض الفرعي للبنك الرئيسي كليا أو جزئيا أو تم التنازل عنه بطريقة قد تؤثر جوهريا أو عكسيا من وجهة النظر المعقولة للصندوق على تنفيذ المشروع أو تشغيل التسهيلات التي استكملت طبقا للمشروع .

(ج) حالة تعديل أو ايقاف أو الغاء أو فسخ أو التنازل عن قوانين المقرض المطبقة على البنك الرئيسي أو بنك التنمية والائتمان الزراعي بالقيوم أو أي نصوص منها قد تؤثر جوهريا وعكسيا على مقدرة البنك الرئيسي أو بنك التنمية والائتمان الزراعي بالقيوم على أداء أي من التزاماته أو التزاماتها طبقا لهذا الاتفاق .

بند ٦ - ٢ :

لأغراض بند ٩ - ٧ (د) من الشروط العامة حددت الأمور التالية كشروط إضافية لتعجيل الاستحقاق :

حالة حدوث أى من الحالات المحددة طبقا للفقرات الفرعية (أ) ، (ب) ، (ج) من البند ٦ - ١ عليه .

المادة السابعة

النفاذ والانتهاء

بند ٧ - ١ :

لأغراض البند ١٠ - ١ (هـ) من الشروط العامة حددت الأمور التالية كشروط إضافية لنفاذ هذا الاتفاق :

(أ) إبرام البنك الرئيسى لاتفاق القرض الفرعى منفصلا به - ضمن أشياء أخرى شروط وأحكام الاقراض للمقترضين الفرعيين بالشكل والمضدون الذى يقبله الصندوق . وأن يكون قد تم اعتماده والتصديق عليه وأن يكون تم توقيعه وتسليمه نيابة عن المقترض والبنك الرئيسى نيابة عن بنك التنمية والائتمان الزراعى بالفيوم . وأصبح ملزما قانونا للطرفين طبقا لشروطه ويخضع فقط لنفاذ هذا الاتفاق .

(ب) يتعهد المقترض :

١ - بإنشاء وحدة تنسيق المشروع المشار إليها فى الجدول (١) (٢) من هذا الاتفاق .

٢ - تعيين منسق المشروع ومحاسب المشروع المشار إليهما فى الجدول (٢) (٣) من هذا الاتفاق لكل منهما خبرة ومؤهلات مرضية للصندوق .

(ج) قيام المقترض بإيداع مبلغ يعادل ما لا يقل عن ٥٠٠,٠٠٠ جنية مصرى (خمسمائة ألف جنية مصرى) خلال القنوات المصرفية المعتادة لاستخدامها فى المشروع كجزء من متطلبات السنة الأولى من المقابل المحلى من الأموال .

(د) قيام المقرض بفتح الحساب الخاص المشار اليه في البند (٣ - ٧) من

هذا الاتفاق .

بند ٧ - ٢ :

حدد ما يلي كأمر اضافي لأغراض بند ١٠ - ٢ (ج) من الشروط العامة ليدرج

ضمن الرأي أو الآراء التي يوافق بها الصندوق .

أن اتفاق القرض الفرعي الخاص بالبنك الرئيسي المشار اليه في بند ٢ - ٣ (أ)

من هذا الاتفاق قد تم الموافقة أو التصديق عليه وتوقيعه وتسليمه بالنيابة عن المقرض

والبنك الرئيسي (ممثلاً لبنك التنمية والائتمان الزراعي بالقبوم) وأصبح ملزماً

قانوناً لطرفين طبقاً لأحكامه ويخضع فقط لسريان هذا الاتفاق .

بند ٧ - ٣ :

لأغراض البند ١٠ - ٤ من الشروط العامة حدد تاريخ ١٩٨٥/٢/٧ لنفاذ

هذا الاتفاق .

المادة الثامنة

الممثلون والعناوين

بند ٨ - ١ :

لأغراض البند ١٢ - ٢ من الشروط العامة عين وزير التخطيط والتعاون

الدولي ، أو وكيله أولاً ووزارة التخطيط والتعاون الدولي لشئون التمويل الدولي

كـمـثـلـين للمقرض .

بند ٨ - ٢ :

حددت العناوين التالية لأغراض البند ١٢ - ١ من الشروط العامة .

للمقترض :

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

٨ شارع عدلى - القاهرة

ج ٠ ٢ ٠ ع

العنوان البرقى :

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

٨ شارع عدلى - القاهرة

ج ٠ ٢ ٠ ع

للصندوق : الصندوق الدولي للتنمية الزراعية •

23348 UN GAFEC

تلكس

The International Fund for Agricultural
Development
107 VIA del Serafico
Rome 00142 ITALY

IFAD ROME

العنوان البرقى :

614160 IFAD ROME

614162 IFAD ROME

تلكس

للهيئة المعاونة : International Development Association

1818 H Street, N. W.
Washington, D.C. 20043
United States of America

INDEVAS

العنوان البرقى :

WASHINGTON, D.C.

440098 (ITT)

248423 (RCA)

64145 (WUI)

تلكس

واشهادا لما تقدم ، قام طرفا هذا الاتفاق عن طريق ممثليهما المفوضين بتوقيع هذا الاتفاق باسميهما وتسليمه في مقر الصندوق في اليوم والسنة المدونين عليه .

عن جمهورية مصر العربية

(الرئيس)

عبد المحسن السيدري

عن جمهورية مصر العربية

الممثل المفوض

يحيى رفعت

جدول رقم (١)

وصف المشروع

١ - يهدف المشروع الى تدعيم السياسة الزراعية للمقترض وهي تحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الذاتية في الغذاء وتوليد عملات أجنبية . ويدعم المشروع أيضا سياسة اللامركزية للمقترض واعادة تنظيم ودمج الأبحاث وخدمات الارشاد الزراعي . سيفيد المشروع بوجه خاص المزارعين الأقل استفادة وصغار منتفسي المشروعات الزراعية بما في ذلك المعدمين وغير المتاح لهم حاليا نظام تمويل .

ويتكون المشروع من :

الجزء (أ) الارشاد الزراعي :

اعادة تنظيم وتقوية خدمات الارشاد الزراعي باستخدام نظام التدريب والزيارة في المناطق الخمسة في منطقة المشروع بما في ذلك توفير مساكن الموظفين ومباني للمكاتب وعربات ومساعدات سمعية وبصرية .

الجزء (ب) اصلاح الري :

تطوير شبكات نقل مياه الري في مركز ري اطسا من خلال اصلاح ١٦٤ كيلو قنوات فرعية وقنوات توزيع ؛ احلال حوالي ٢٦ من مداخل السدود ، ١٩ منظم بيوابة و ٧ سدود حرة الطفح في مساقى وتجديد ٩ منظم بيوابة قائمة ومعظم المصارف الحقلية وتسير حوالي ٢٥ مسقى خاصة وسيوفر المشروع أيضا العربات (موتوسيكلات ، دراجات) ، المعدات (بما في ذلك المعدات المكتبية) تطوير الاتصالات ودعم وزارة الري في تكاليف التشغيل والصيانة للمشروع .

الجزء (ج) ادارة المياه الحقلية :

دعم معهد بحوث توزيع المياه في مركز بحوث المياه بوزارة الري في تطوير وتطبيق الممارسة المحسنة لادارة المياه الحقلية في منطقة التطبيق وهي حوالي ٨٠٠ فدان في مركز اطسا بما في ذلك تجديد المساقى ، انشاء الهياكل الحقلية ، توفير

العربات والمعدات ، تمويل فريق متفرغ للنواحي التنظيمية في الحقول ، مع تسهيلات المباني والمكاتب لهم وأيضا تشغيل وصيانة العربات ومعدات تسوية الأراضي

الجزء (د) التلقيح الحيواني :

زيادة انتاجية الثروة الحيوانية الميجرة من خلال :

١ - زيادة انتاج العلف خاصة خلال موسم الصيف •

٢ - انشاء ستة مراكز تلقيح صناعي اضافية ، بما في ذلك توفير شراء أدوية

بيطرية •

٣ - انشاء وحدة علف تجريبية تكميلية لرعى الماشية التي ستباع للمزارعين

بالتكلفة الكلية - اضافات (المولاس والامونيا) لتحسين القيمة الطبيعية للمنتجات

المستخرجة من المحاصيل •

الجزء (هـ) الميكنة الزراعية :

استيراد واظهار أنواع جديدة ومختبرة للميكنة الزراعية خاصة لاعداد الأرض

والحصاد ، وتعيين مهندسين زراعيين وخمسة مساعدين لقيادة هذه الماكينات وللقيام

بدورهم كمتخصصين في الماكينة الزراعية والصيانة •

الجزء (و) الائتمان :

توفير ائتمان للمزارعين :

١ - من خلال انشاء الحساب الخاص في بنك التنمية والائتمان الزراعي

بالفيوم كحساب منفصل مع تسهيلات مالية خاصة لصغار المزارعين ومنفصلتي

المشروعات الزراعية والمنتجين للمحصولات غير المدرجة بالدورة •

٢ - من خلال توفير مبالغ اضافية لبنك التنمية والائتمان الزراعي بالفيوم

لتمويل شراء الماكينات الزراعية المقترحة طبقا للمشروع لورش القرية الصغيرة

وتسوية الأراضي •

الجزء (ز) التسويق :

تحسين التعرف وتطوير فرص التسويق وانشاء ما يلزم من روابط تجارية وفنية ومالية وبرامج تدريبية من خلال :

- ١ - انشاء وحدة التنسية التجارية ضمن وحدة تنسيق المشروع .
- ٢ - تقوية العمليات المصرفية لبنك التنمية والائتمان الزراعى بالفيوم فى منطقة المشروع بتعيين وتدريب حوالى ٢٠ محلل للمشروع .

الجزء (ح) المساعدة الفنية والتدريب :

توفير التدريب فى منطقة المشروع وفى الخارج ومساعدة فنية فى المجالات الآتية :

- ١ - نظام التدريب والزيارة فى الارشاد الزراعى .
- ٢ - تعليم أولويات المشروع وممارسات الادارة .
- ٣ - السرى .
- ٤ - الميكنة الزراعية .
- ٥ - ادارة خدمات التلقيح الصناعى .
- ٦ - الائتمان .
- ٧ - التسويق .
- ٨ - التنسيق الزراعى .
- ٩ - نظم الادارة وتدريب ائتماني .
- ١٠ - التقييم والرقابة .
- ١١ - خطط التنمية .

الجزء (ط) التقييم والرقابة :

١ - انشاء وتشغيل نظام التقييم والرقابة بما فى ذلك توفير موظفين ومعدات .

- ٢ - ينتظر أن يستكمل المشروع فى ١٠ يونيو ١٩٩٠

جدول رقم (٢)

التخصيص والسحب من حصيلة القرض

يبين الجدول التالي بنود السلع والخدمات والمكونات الأخرى التي يتم تمويلها من حصيلة القرض والمبالغ المخصصة من القرض لكل بند والنسبة المئوية للاتفاق على كل سلعة يتم تمويلها في كل بند .

النسبة المئوية للمصروفات التي سيتم تمويلها	المبلغ المخصص من القرض (مقومة بوحدة السحب الخاص)	البند
١٥٪ من إجمالي النفقات عدا تكلفة الحصول على الأرض	٩٩٠,٠٠٠	١- الأعمال المدنية عدا الجزئين ب، ج
١٠٠٪ من المصروفات الأجنبية في حالة استيرادها مباشرة، ١٠٠٪ من سعر المصنع في حالة تصنيعها محليا، ٧٥٪ في حالة الشراء محليا لسلع مستوردة	٤٩٠,٠٠٠	٢- عربات وهوتوسيكلات
١٠٠٪ من المصروفات الأجنبية في حالة استيرادها مباشرة، ١٠٠٪ من سعر المصنع في حالة تصنيعها محليا، ٧٥٪ في حالة الشراء محليا لسلع مستوردة	٦٩٠,٠٠٠	٣- معدات وأدوات مكتبية ...
١٥٪ من إجمالي النفقات	١٠٠,٠٠٠	٤- تكاليف التشغيل الإضافي والصيانة
٤٥٪ من المبالغ المسحوبة	٤,١٦٠,٠٠٠	٥- الائتمان : (١) جزء و (١) ...
٤٥٪ من المبالغ المسحوبة	٤٠٠,٠٠٠	(ب) جزء و (٢) ...
١٠٠٪ من المصروفات الأجنبية للاستشاريين المقيمين من خارج مصر، ٩٠٪ من إجمالي النفقات لباقي الاستشاريين و ١٠٠٪ من تكلفة التدريب	٩٩٠,٠٠٠	٦- خدمات استشارية وتدريب
المبالغ المستحقة طبقا لجدول (٥) بند (٣)	٥٤٠,٠٠٠	٧- إيداع ابتدائي في الحساب الخاص لتمويل المكونات طبقا للبنود ٣، ٤، ٥، ٦ (١) ...
	١٧٠,٠٠٠	٨- استيراد تكاليف إعداد المشروع
	١,٥٧٠,٠٠٠	٩- غير مخصص ...
	١٠,١٠٠,٠٠٠	

٢ - تم حساب النسب المئوية للصرف طبقا لسياسة الصندوق التي تقضى
بالإتيتم صرف أى مبالغ من حصيلة القرض لسداد الضرائب التي تفرض بواسطة
المقترض أو فى داخل أراضيه على السلع والخدمات أو على استيرادها أو تصنيعها
أو شرائها أو توريدها ولهذا الغرض فإنه إذا حدث تغير بالزيادة أو بالنقصان فى
حجم الضرائب المفروضة أو بالنسبة لأى بند سيتم تمويله من حصيلة القرض فإنه
يجوز للصندوق بموجب اخطار يرسله للمقترض أن يعدل بالزيادة أو بالنقصان النسب
المئوية للصرف المطبقة على هذا البند حتى تكون متمشية مع سياسة الصندوق
السابق الاشارة اليها .

٣ - (أ) لا يقوم المقترض بارسال قوائم الصرف المتعلقة بالمسحوبات من
حساب القرض المقابلة للبند ٣ ، ٤ ، ٥ (أ) من الجدول السابق
فقرة (١) ويحتفظ بها لديه للتفتيش الدورى الذى سيجريه ممثلو
الصندوق والمؤسسة المعاونة .

(ب) اذا ما قرر الصندوق أو المؤسسة المعاونة نتيجة للتفتيش أو رأى
المراجعين المشار اليهم فى بند ٤ - ١١ (ب) من هذا الاتفاق أو أى مبالغ
مسحوبة مقابل قوائم مصروفات لم تستعمل للأغراض المخصصة لها ،
يقوم المقترض فوراً بناء على طلب الصندوق بتعويض الصندوق بما
يعادل قيمة المبالغ التي تم سحبها بطريقة مرضية للصندوق . سيكون
هذا التعويض - ما لم يوافق الصندوق على غير ذلك - بعملة قابلة
للتحويل استخدمها الصندوق للسحب من حصيلة القرض .

٤ - على الرغم من لشروط الواردة بالفقرة (١) أعلاه ، وعدا ما ورد طبقا
للبنـد ٨ من نفس الفقرة ، لن تتم أى مسحوبات من حساب القرض متعلقة
بمدفوعات المصروفات تمت قبل تاريخ هذا الاتفاق .

٥ - على الرغم من تخصيص مبلغ من القرض أو النسبة المئوية للسحب
الموضح فى الجدول فى الفقرة (١) أعلاه ، فإذا ما قدر الصندوق على نحو معقول
أن مبلغ القرض المخصص لأى بند سيكون غير كاف لتمويل النسب المئوية

المخصصة لكل المصروفات في هذا البند ، فان الصندوق بناء على توصية أو التشاور مع المؤسسة المعاونة سيقوم باخطار المقترض :

١ - باعادة تخصيص مبلغ من القرض لهذا البند للحد المطلوب لمقابلة النقص المقدر والذي قد يكون مخصص لبند آخر وبعد من وجهة نظر الصندوق غير مطلوب لمواجهة مصروفات أخرى .

٢ - اذا كانت اعادة التخصيص تلك لا تفي لمواجهة النقص المقدر بالكامل فتخفض النسبة المئوية للسحب المطبقة على هذه المصروفات لكي يمكن استمرار مسحوبات أخرى تحت هذا البند حتى تكون كافة المصروفات تحت هذا البند قد تمت .

٣ - سيقوم الصندوق بالتشاور مع المقترض والمؤسسة المعاونة - بتحويل أى مبلغ من القرض مخصص لبند وأصبح غير مطلوب لتمويل بضائع أو خدمات لهذا البند الى البند غير المخصص .

٤ - يمكن للمقترض - بالاتفاق مع الصندوق - استخدام مبلغ من حصيلة القرض - على نحو معقول والمتاح في البند غير المخصص لأى طوارئ - فيما يتعلق بالتكلفة المقدرة للمكونات بينود أخرى لأى احتياجات غير مرئية تتعلق مباشرة بالمشروع .

جدول رقم (٢)

انشاء

(١) عام :

١ - فيما عدا ما يوافق عليه الصندوق بالتشاور مع المؤسسة المعاونة خلافا لذلك يتم تطبيق الاجراء الوارد في الفقرات التالية من هذا الجدول عند شراء السلع والخدمات المتعلقة بها والأعمال المدنية الممولة من حصيلة القرض . ويشير اصطلاح الخدمات في هذا الجدول الى الخدمات المتعلقة بالتملك

والتوريد وتركيب السلع وتنفيذ الأعمال المدنية ولا يتضمن خدمات الاستشاريين أو الخبراء .

٢ - يخضع شراء السلع والخدمات وعقود الأعمال المدنية الممولة من حيلة القرض لشروط « ارشادات التوريد طبقا للمعونة المالية من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية » (ويشار اليها فيما بعد بالارشادات) وكما يتم تعديلها من وقت لآخر بواسطة الصندوق والمعايير الصالحة الواردة في هذا الاتفاق .

٣ - يتم تنظيم وترتيب الشراء بطريقة يكون فيها حجم كل مناقصة أو عقد مقترح مناسباً لمناقصة دولية تنافسية كلما كان ذلك ممكناً . ويتعهد المقترض قبل بدء الشراء بموافقة الصندوق للحصول على موافقته بقائمة أو بقوائم السلع التي يتم شراؤها وبالمجموعات المقترحة لهذه السلع وبالعقد المقترح ومجال عقود الأعمال المدنية التي يتم ترسيتهما .

(ب) مناقصة دولية تنافسية :

٤ - يتم ترسية كل عقد لتوريد المعدات والعربات (فيما عدا العربات الأربع التي يتطلبها بدء المشروع) وقطع الغيار وفنطيس النشادر والمولاس لوحدة التغذية التكميلية على أساس مناقصة دولية تنافسية .

٥ - بالنسبة لعقود المعدات والعربات (بما في ذلك قطع الغيار) والتي سيتم شراؤها على أساس مناقصة دولية تنافسية يتعهد المقترض باعداد وموافاة الصندوق في أسرع وقت ممكن وعلى أية حال في موعد لا يتجاوز ٦٠ يوماً قبل تاريخ اناحة الاعلان عن أول مناقصة أو مستندات الخبرة السابقة المتعلقة بها كيفما يكون الحال بأشعار عام للشراء بالشكل والتفصيل ويشمل كل البيانات التي يطلبها الصندوق بطريقة معقولة .

يتعهد الصندوق بترتيب الاعلان عن هذا الاشعار ليتيح الوقت لاخطار المتنافسين المحتملين لاعطائهم الفرصة للدعوة للمناقصة الخاصة بتوريد المعدات

والعربات - يتعهد المقترض بتقديم المعلومات الضرورية - لتجديد الاشعار سنويا طالما بقيت أى عقود للمعدات والعربات مطلوب توريدها على أساس مناقصة دولية تنافسية .

٦ - ولأغراض تقييم ومقارنة العطاءات المقدمة لتوريد السلع المشتراة على أساس مناقصة دولية تنافسية فانه :

١ - يطلب من مقدمى العطاءات أن يذكروا فى عطاءاتهم السعر سيف (ميناء الوصول) للسلع المستوردة أو سعر المصنع أو سعر البضائع الحاضرة للسلع الأخرى المقدمة فى مثل العطاءات .

٢ - تستبعد الرسوم الجمركية وضرائب الاستيراد الأخرى المفروضة بسبب الاستيراد أو المبيعات وكذلك الضرائب المماثلة المفروضة على بيع وتسليم السلع طبقا للعطاء ولا تؤخذ فى الحسبان عند تقييم العطاءات .

٣ - يشمل العطاء تكلفة الشحن الداخلى ومصروفات أخرى متعلقة بنقل السلع الى مكان استعمالها أو تركيبها .

(ج) متطلبات التفضيل :

٧ - عند شراء السلع طبقا لاجراءات العطاءات التنافسية الدولية الموضحة فى الجزء ب من هذا الجدول تمنح السلع المصنعة فى جمهورية مصر العربية والدول النامية الأخرى الأعضاء فى الصندوق هامش تفضيل طبقا وخضوعا للشروط التالية :

٨ - أن توضح كل مستندات العطاءات الخاصة بشراء السلع مدى التفضيل الممنوح والمعلومات لبيان مدى صلاحية العطاء لهذا التفضيل والأساليب والمراحل المتبعة فى تقييم ومقارنة العطاءات .

٩ - بعد اجراء التقييم يتم تصنيف العطاءات المقبولة ضمن أحد المجموعات الثلاثة التالية :

مجموعة (أ) :

العطاءات الخاصة بالسلع المصنعة في جمهورية مصر العربية إذا ما أثبت مقدم العطاءات بطريقة مرضية للمقترض والصندوق ان تكلفة تصنيع هذه السلع تتضمن قيمة مضافة في جمهورية مصر تعادل $\frac{20}{100}$ على الأقل من سعر المصنع في العطاء لمثل هذه السلع .

مجموعة (ب) :

عطاءات تقدم سلع مصنعة في الدول النامية الأعضاء في الصندوق .

مجموعة (ج) :

عطاءات تقدم سلع ليست متضمنة تحت المجموعتين (أ) أو (ب) عليه .

١٠ - لتحديد أقل العطاءات سعرا في كل مجموعة تجرى أولا مقارنة العطاءات التي تم تقييمها في كل مجموعة مع بعضها ، دون احتساب الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد الأخرى المفروضة على الواردات وكذلك الضرائب المماثلة المفروضة على بيع السلع الموردة محليا ثم يتم مقارنة أقل هذه العطاءات في كل المجموعات مع بعضها ، فإذا ما تبين نتيجة لهذه المقارنة أن أحد عطاءات المجموعة (أ) هو الأقل يتم اختياره لترسية العطاء عليه .

١١ - إذا ما تبين نتيجة المقارنة في الفقرة السابقة أن أقل عطاء هو من المجموعة (ب) أو (ج) يتم إجراء مقارنة أخرى بين كل عطاءات المجموعة ب، ج مع أقل عطاء في المجموعة أ بعد أن يضاف للعطاء الذي تم تقييمه بسعر السلع المستوردة المقدمة في كل من المجموعتين ب، ج مبلغا :

(أ) يعادل قيمة الرسوم الجمركية وضرائب الاستيراد الأخرى التي يسددها المستورد غير المعفى عند استيراد السلع المقدمة في كلا من المجموعتين ب ، ج .

(ب) إذا زادت الرسوم والضرائب المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) عالية عن نسب التفضيل المسموح بها يتم إضافة ٧.٥% ، ١٥% من السعر

(سيف) لسعر العطاء للسلع في المجموعة ب والمجموعة (ج) على الترتيب اذا كان عطاء من المجموعة (أ) في هذه المقارنة الاضافية أقل أو مساو لعطاء من المجموعتين الآخرين يتم اختياره والنرسية عليه واذا لم يكن فيتم اختيار أقل عطاء في القيمة من المجموعتين (ب) ، (ج) كيفما يكون الحال .

(د) اجراءات شراء اخرى :

١٢ - كل عقد لتوريد معدات تخصص وسائل المواصلات ووسائل سمعية وبصرية وخبزانات للمولاس / وأملاح اليوريا المتغذية وكذا الآلات الزراعية المتخصصة لأغراض التدريب يتم ترسيته على أساس الشراء لدولى .

١٣ - سيتم شراء كل من :

(أ) الأدوية البيطرية .

(ب) ٤ سيارات وموتوسيكلات لامكانية استعجال بدء المشروع .

(ج) معدات مكتبية وأدوات كتابية من خلال اجراءات شراء محلية مقبولة للصندوق .

١٤ - يتم توريد السلع المحكرة بما يعادل ٥٠٠.٠٠٠ دولار أو أقل بضاعة حاضرة من موردين موثوق بهم على ألا يزيد اجمالى قيمة هذه التوريدات عما يعادل ٢٥٠.٠٠٠ دولار .

١٥ - من الممكن استخدام اجراءات الشراء المحلية أو الدولية التنافسية للعقود التى تقدر تكلفتها بما يعادل ٥٠٠.٠٠٠ دولار أو أقل لكل عقد على أن لا تزيد القيمة عما يعادل ١.٥٠٠.٠٠٠ دولار لمثل هذا النوع من الشراء .

١٦ - اذا ما زادت المبالغ الاجمالية المشار اليها بالفقرات ١٤ ، ١٥ من هذا الاتفاق عن الحدود القصوى المعنية ، سيتم الاتفاق بين المقترض والصندوق على اجراءات التوريد التى سيتم اتاعها .

١٧ - عقود الأعمال المدنية مشتملة على انشاء منازل الموظفين والمكاتب سيتم ترسيتهما طبقا لاجراءات توريد محلية مقبولة من الصندوق .
(هـ)مراجعة قرارات التوريد بواسطة الصندوق :

١٨ - فيما يتعلق بالعقود المشار اليها في الفقرة ٤ السابقة :

(أ) قبل الدعوة الى المناقصات تعهد المقترض بموافاة أو العمل على موافاة الصندوق للتعقيب عليها بنص الدعوة للمناقصة والمواصفات ومستندات المناقصة الأخرى مرفقا معها وصف لاجراءات الاعلان المتبعة في المناقصة ويقوم باجراء التعديلات على المستند المذكور أو الاجراءات والتي يطلبها الصندوق بطريقة معقولة . وأية تعديلات اضافية على مستندات المناقصة تتطلب مرافقة الصندوق قبل الاعلان عنها لمقدمي العطاءات المحتملين .

(ب) بعد تسليم العروض وتقييمها ، وقبل اتخاذ القرار النهائي لترسية العقد يتعهد المقترض باخطار الصندوق باسم مقدم العطاء الذي ينوي اسناد العقد اليه ويتم موافاة الصندوق في وقت مناسب ليقوم بالمراجعة بتقرير تفصيلي لتقييم ومقارنة العروض المقدمة ومحتويا على :

١ - حساب للفتح العام للعطاءات .

٢ - تلخيص وتقييم للعطاءات .

٣ - اقتراح الترسية .

٤ - أية معلومات أخرى معقولة يطلبها الصندوق . واذا ما قرر الصندوق أن الترسية المقدمة لا تتفق مع الارشادات أو هذا الجدول . يقوم فوراً باخطار المقترض بأسباب هذا القرار .

(ج) يجب ألا تختلف شروط وأحكام العقد جوهريا عن تلك المطلوبة في المناقصة أو الدعوة للخبراء السابقة بدون موافقة الصندوق . يتم

موافاة المؤسسة المعاونة بثلاث نسخ معتمدة من العقد ونسخة واحدة للصندوق فور توقيعه وقبل تقديم أول طلب للصندوق لسحب مبالغ من حساب القرض بخصوص هذا العقد •

فور توقيعه وقبل تقديم أول طلب للصندوق لسحب مبالغ من حساب القرض بخصوص هذا العقد •

(د) يتم موافاة المؤسسة المعاونة بثلاث نسخ معتمدة من العقد ونسخة واحدة للصندوق فور توقيعه وقبل تقديم أول طلب للصندوق لسحب مبالغ من حساب القرض بخصوص هذا العقد •

١٩ - فيما يتعلق بكل عقد لا تسرى عليه أحكام الفقرة السابقة ، يتعهد المقرض بإرسال نسخ معتمدة من ذلك العقد واحدة للصندوق وثلاث نسخ للمؤسسة المعاونة فور توقيعها وقبل تقديم أول طلب للصندوق بسحب مبالغ من حساب القرض فيما يختص بهذا العقد وترسل النسخ المعتمدة اذا كانت صحيحة مصحوبة بتحليل للمناقصات المعنية وتوصيات الترسية • وأية معلومات أخرى معقولة يطلبها الصندوق أو المؤسسة المعاونة واذا ما قرر الصندوق أن التوريد لم يكن موافقا للارشادات أو لهذا الجدول فإنه يقوم فوراً بإبلاغ المقرض وبذكر أسباب اتخاذ هذا القرار •

٢٠ - قبل الموافقة على أي تعديل جوهرى أو تنازل عن شروط وأحكام العقد أو منح مد للموقت المحدد لتنفيذ هذا العقد أو اصدار أى أمر للتغيير طبقاً لهذا العقد (باستثناء حالات الضرورة القصوى) والتي تؤدي الى زيادة تكلفة العقد بما يزيد عن ١٠٪ من السعر الأصلي • يتعهد المقرض باخطار الصندوق بالتعديل المقترح أو التنازل أو المد أو تغيير الأوامر وأسبابها واذا ما قرر الصندوق أن الاقتراح لم يكن موافقا لنصوص هذا الاتفاق يقوم فوراً باخطار المقرض وذكر أسباب قراره •

٢١ - اذا ما قرر الصندوق بطريقة معقولة أن توريد أى صنف فى أى بند لم يكن موافقا للاجراءات المذكورة أو المشار اليها فى هذا الاتفاق فلن يتم تسويل المصروفات الخاصة بهذا الصنف من حصيلة القرض ويسكن للصندوق بدوناً

تحديد أو تقييد لأي حق آخر أو سلطة أو تعويض للصندوق طبقا لاتفاق القرض أن يقوم باخطار المقرض بالغاء هذا المبلغ من القرض وذلك تأسيسا على أن قيمة هذه المصروفات تعتبر من وجهة النظر المعقولة للصندوق تمثل اتفاقا كان يمكن تمويله من حصيلة القرض إذا تم على الوجه السليم .

(و) الاعفاء من قيود الاستيراد :

٢٢ - كافة المواد الخاصة بالمشروع والتي يتم شراؤها من الخارج سيتم توريدها داخل أرض المقرض تكون معفاة من أية ضرائب جمركية أو رسوم مفروضة طبقا لقوانين المقرض . وبالإضافة الى ذلك فإن المقرض سوف يؤكد إتاحة النقد الأجنبي المطلوب لتلك المشتريات فور الحاجة اليه وأن السلع تكون معفاة من الرسوم الجمركية دون أي تأخير غير مستحق .

جدول رقم (٤)

التنفيذ

(١) التنظيم والإدارة :

ستكون إدارة وتنظيم المشروع تحت السلطة العامة لمحافظة الفيوم من خلال السكرتير العام الذي سيكون مسؤولاً عن تنفيذ المشروع .

وتكون الأجهزة المسؤولة عن الإدارة الشاملة للمشروع كما يلي :

١ - لجنة تنسيق المشروع :

(أ) سوف تنشأ لجنة تنسيق للمشروع لمساعدة السكرتير العام وستكون من رؤساء إدارات تلك الوحدات التي تشترك في تنفيذ المشروع .

(ب) تجتمع لجنة تنسيق المشروع مرة على الأقل كل ربع سنة وتراجع الميزانيات ، خطط العمل ، نتائج مراقبة وتقييم الممارسات ، التقارير السنوية ونصف السنوية والحسابات التي تمت مراجعتها المقدمة إليها بواسطة منسق المشروع المشار إليه في الفقرة الفرعية (٢) أدناه .

٢ - وحدة تنسيق المشروع :

(أ) سوف تنشأ وحدة تنسيق المشروع تحت إشراف السكرتير العام لضمان تناسق الخطط ووضع ميزانيات ، والشراء والتنفيذ والرقابة والإشراف لمكونات المشروع وتقوم وحدة تنسيق المشروع بمراقبة تمويل المشروع وبشغل تكوين وحدة تنسيق المشروع ضمن أشخاص آخرين ، منسق المشروع ، مساعد منسق المشروع ، محاسب المشروع ، خبير في تخطيط التنمية وأخصائي التدريب وزيارات الإرشاد الزراعي .

(ب) سيرأس منسق المشروع وحدة تنسيق المشروع الذي سيكون مسئولاً عن تنسيق عمليات تنفيذ المشروع ومراقبة الأموال والاشراف على المشروع .

٣ - جهاز التنسيق القومي :

سوف ينشأ جهاز التنسيق القومي تحت رعاية وزير الزراعة لتسهيل اتخاذ القرار في نطاق المشروع والتنفيذ على المستوى القومي . وسوف يجتمع جهاز التنسيق القومي كلما دعت الضرورة وكلما طلب محافظ محافظة الفيوم وسيكون جهاز التنسيق القومي من :

(أ) مستشار لوزير الزراعة وممثلين للوزارة المذكورة (وكيل الوزارة للعلاقات الخارجية ووكيل الوزارة للتمويل) .

(ب) ممثلين لوزارة التخطيط والتعاون الدولي (وكيل الوزارة للتخطيط ووكيل الوزارة للتعاون الدولي) .

(ج) ممثلين لوزارة الري (وكيل الوزارة للري ومدير معهد ادارة وبحوث المياه) .

(د) مدير عام البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي .

(هـ) السكرتير العام .

(و) منسق المشروع .

(ب) خدمات ارشاد زراعي :

١ - سوف يتم اعادة تنظيم خدمات الارشاد الزراعي الموجودة في محافظة الفيوم وتعزيزها من خلال : معايير أخرى ، فصل وظائف المديرية العامة للزراعة على مستويات المحافظة والمركز والقرية الى وظائف ارشادية متخصصة ووظائف دورية ويقوم نائب المدير العام للارشاد والذي يعمل بمركز البحوث الزراعية بالاشراف على الخدمة الارشادية .

٢ - من أجل مساعدة مدير الارشاد للمحافظة والذي سيكون مسئولاً عن
مكون الارشاد سوف يتم تقييم التالي :

(أ) خبير استشاري يكون متخصصاً في التدريب ونظم زيارات الارشاد
الزراعي .

(ب) فريق من المتخصصين في مجالات محددة ذوي خبرات مناسبة
للاشراف على المكون الفني من برنامج الارشاد في المراكز .

(ج) مدير للتدريب الارشادي لادارة الأنشطة التدريبية .

(د) ومدير لدعم الاتصال لتنظيم تعزيز وسائل الاعلام للبرنامج .

بالاضافة الى تقييم نحو ٦٢٢ عمال ارشاد بالقرية ونحو ١٦٦ بالمركز على
أساس متخصصين في مسائل محددة ومشرفين ارشاد قرويين بعد تدريب السنة
الأولى والبناء المؤسسي سوف يعطى الخدمة الارشادية مركز أطلس في السنة (٢)
من المشروع ومركزي النجوم وسنورس في السنة (٣) ومركزي ايشواي وطما في
السنة (٤) .

٣ - سوف يتم تعيين مدير التدريب الارشادي بواسطة المقترض قبل (٣٠)
يناير ١٩٨٥ بشروط وأحكام مقبولة للصندوق .

٤ - عقد حلقات نقاش شهرية مدتها يومين أو ثلاث للبحث والمنحصرين
في المسائل المحددة معاً لتأكيد الارتباط الفعال لخدمات الارشاد والبحوث .

٥ - سوف تساعد الوسائل السمعية والبصرية ووسائل الاتصالات برنامج
الارشاد الزراعي كما نص عليه بواسطة المشروع وتدعيم بواسطة مركز تطوير
ودعم الاتصالات .

٦ - يقوم المقترض تحت سلطة محطة بحوث سدس بإجراء البحوث التطبيقية
الضرورية في وحدة البحوث في المنطقة المشتملة للأراضي القديمة لتعزيز القاعدة البحثية
القائمة في المحافظة .

(ج) تقارير :

١ - يستخدم المقرض (أو يعمل على أن تستخدم مختلف وزارته ، اداراته وأجهزته) نظاما للتقارير والاشراف والتقييم للمشروع ويتضمن جوهر النظم الاستقصائية التالية :

(أ) أن بنك التنمية والائتمان الزراعى بالفيوم بالنسبة لجزء (F) من جدول (١) وأن وحدة تنسيق المشروع بالنسبة للاجزاء من (أ) الى (هـ) ومن (و) الى (ط) شاملة جدول (١) سوف

١ - تقوم باعداد خطط العمل والميزانيات لكل سنة مالية حكومية وتقدمها الى الصندوق فى موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر قبل بداية كل سنة مالية .

٢ - اعداد وتقديم تقارير تقديم نصف سنوية وسنوية وتعتمد هذه التقارير على تقارير يتم اعدادها من مديرى المشروع وتقدم الى منسق المشروع الذى يقوم بتجميع التقارير المشابهة فى تقارير موحدة ليتم مراجعتها بواسطة :

(أ) لجنة تنسيق المشروع .

(ب) والصندوق .

(ب) كما تقوم وحدة تنسيق المشروع فضلا عن ذلك باعداد تقرير اتمام المشروع وتقديمه طبقا للبند ٤ - ١٦ من هذا الاتفاق .

(ج) كما يقوم بنك التنمية الزراعية بالفيوم باعداد قوائم مختصرة للمقرض وتقديمها فيما يتعلق بالجزء (و) من المشروع ، حسابات سنوية وتنبؤات بالتدفق النقدى .

(د) الرقابة والتقييم :

- ١ - سوف تتركز الرقابة وتقييم المشروع فى الأهداف الخمسة التالية :
 - (أ) رقابة أداء المشروع فى تحقيق الأهداف الطبيعية والمالية الواردة فى التقييم وتغطية أهداف جدول التنفيذ والمنتجات الحقلية وأهداف الدخل .
 - (ب) مراقبة فعالية خدمات الارشاد فى الاتصال بالمزارعين وامدادهم بالتكنولوجيا المناسبة .
 - (ج) تقييم أثر خدمات الارشاد والبحث عن مزارعى المشروع .
 - (د) رقابة وتقييم نتائج ادارة المياه فى المزرعة فى منطقة التنفيذ وكذا شبكات توصيل المياه المحسنة .
 - (هـ) ادارة متابعة دراسات خاصة بالتركيز على مشكلات معينة حددت خلال تنفيذ المشروع .
- ٢ - يقوم منسق المشروع بمراقبة أداء المشروع والذي يمكنه الحصول على مساعد خارجى عند الضرورة .
- ٣ - سيقوم معهد بحوث الاقتصاد الزراعى التابع لوزارة الزراعة بأداء التقييم على المدى الطويل .
- ٤ - سيساعد معهد بحوث الاقتصاد الزراعى المسئول الأول للتقييم والرقابة والذي سيعمل تحت اشراف منسق المشروع وسيتحمل المسئولية الكاملة للتقييم والمتابعة للمشروع .
- ٥ - سيساعد مسئول التقييم والرقابة الأول منسق ميدانى يكون مسئولا عن تجميع البيانات المقدمة من العدادين كما هو موضح بالفقرة الفرعية السابعة القادمة ولت نظر رئيس المجموعة الزراعية على مستوى المحافظة رأى ظاهرة غير متوقعة تلقا للمشروع .

٦ - تكون مسئولية مسئول التقييم والرقابة الأول علاوة على ذلك فحص هذه المشاكل التي قد يتم التعرف عليها فيما يتعلق بخدمات الارشاد الزراعي طبقا للمشروع :

١ - التعرف على أسباب هذه المشكلات •

٢ - تقديم الحلول المناسبة •

٧ - سيتم انتداب ١٠ عدادين من موظفي الزراعة المحليين لتواي مهام التقييم والرقابة الميدانية طبقا للمشروع •
(و) الاستشاريون :

سيلحق الاستشاريون بمنسق المشروع بالتشاور مع لجنة تنسيق المشروع بناء على الطلب الشخصي لمنفذى المشروع والذين سيكون المستشارون مسئولين عنهم مباشرة. وفي هذا الخصوص فان خدمات الاستشاريين المشار اليها في الجزء (ج) من المشروع أو آخرين كما يتم الاتفاق عليه بين المقرض والصندوق سيتم استخدامهم في تنفيذ المشروع •
(ز) الائتمان الزراعي :

سيتم اقراض المقرضين الفرعيين طبقا للمشروع من خلال بنك التنمية والائتمان الزراعي بالفيوم بواسطة الحساب الخاص للتنمية بالفيوم وأرصدة الائتمان التكميلية لآلات المزرعة (فيما عدا الجرارات والمقطورات) وورش القرية وتسوية الأرض طبقا لبرنامج الائتمان القائم •
(ط) الحساب الخاص للتنمية بالفيوم :

(أ) يتعهد المقرض بالتأكد من أن كل قرض فرعى يقدم عن طريق بنك التنمية والائتمان الزراعي بالفيوم من حصيلة الحساب الخاص للتنمية بالفيوم يكون متاحا فقط للأفراد ، صغار الزراع ، والعمليات الزراعية الصغيرة ، والزراع المنتجين للحاصلات خارج الدورة الزراعية وغير المستفيدين حاليا من برامج الاقراض الخاص ببنك التنمية والائتمان الزراعي بالفيوم •

(ب) يتعهد المقرض علاوة على ذلك بالتأكد من أن كل قرض فرعى سيكون مشروطاً يتبنى المقرض الفرعى للصيانة والتوصيات الفنية والخبرات الأخرى كما يتم تقريرها بواسطة المقرض .

(ج) سوف يتم الائتمان المقدم طبقاً للحساب الخاص للتنمية بالفيوم على أساس قصير أو متوسط الأجل بالمعدل الجارى لبنك التنمية والائتمان الزراعى بالفيوم أو أى معدل آخر سائداً أيهما أعلى .

٢ - ائتمان تكميلى :

(أ) يتعهد المقرض بالتأكد من أن الائتمان التكميلى المقدم من بنك التنمية والائتمان الزراعى بالفيوم سوف يكون متاحاً للزراع بشروط البنك النمطية لما يلى :

١ - قروض الآلات (فيما عدا الجرارات والقلابات) وبالتحديد شراء العدد والمعدات الواضحة فى المشروع ويوافق عليها من وحدة تنسيق المشروع .

٢ - ورش القرية وبالتحديد لشراء الأدوات الأساسية والآلات للورش الصغيرة .

٣ - قروض لتسوية الأراضى .

(ب) يعمل المقرض على قيام بنك التنمية والائتمان الزراعى بالفيوم بإنشاء والاحتفاظ بسلفة مستديمة للمشروع يحتفظ فيها بالأصل والقوائد وصافى العمليات والمصرفيات الأخرى وتسلم الائتمان المقدم للمزارعين من متحصلات القرض المنصوص عليه فى بند ٥ (ب) فقرة (١) من جدول (٢) من هذا الاتفاق يعمل المقرض على قيام بنك التنمية والائتمان الزراعى بالفيوم باستخدام المبالغ المتاحة فى السلفة المستديمة فى توسيع التسهيلات الائتمانية للمزارعين بما يوافق الجزء (و) (٢) من

جدول ١ من هذا الاتفاق • وسوف يحتفظ بالسلفة المستديية المذكورة هنا حتى هذا الوقت كما يقرره الصندوق بالتشاور مع المؤسسة المعاونة بعدم الحاجة اليه أكثر من ذلك •

٣ - وحدة التنمية التجارية :

(أ) سوف يتم انشاء وحدة تنمية تجارية في نطاق بنك التنسية والائتمان الزراعى بالقيام بشروط مقبولة لدى الصندوق على أن تتضمن بين أمور أخرى ما يلى :

١ - تحديد وتقييم القرض المناسب للاستثمار - خصوصا تقييم

طلبات القروض الفرعية •

٢ - انشاء روابط تجارية وفنية ومالية وبرامج التدريب الضرورية •

(ب) تتضمن تكوين وحدة التنمية التجارية ما يلى :

١ - رئيس وحدة (له خبرة ادارة تجارية وخلفية زراعية) •

٢ - محلل مالى ومحاسب •

٣ - تسويق زراعى وخبراء تنسيق •

٤ - محال مشاريع •

(ج) التدريب :

سيقوم المقرض بالتشاور مع الصندوق بتنفيذ برنامج تدريب لتدعيم المقدرة التدريبية لمحافظة الفيوم لتشجيع زيادة الانتاج في منطقة المشروع حيث يتم تدعيم التدريب برامج حالية عن طريق برامج تدريب مكتملة يتم تحديثها من وقت لآخر كما يطلبها المقرض بالتشاور مع الصندوق •

(ط) تأكيدات أخرى :

١ - سوف تختار الحكومة في موعد لا يتجاوز ٣١ ديسمبر ١٩٨٤ منطقة لتنمية تدريبات تحسين ادارة المياه والمشار اليها طبقا للجزء (ج) من المشروع باستخدام معايير مختارة يوافق عليها الصندوق .

٢ - فيما يتعلق بقانون ضرائب الأراضي الزراعية للمقترض سوف تعادل الحكومة القيمة السوقية للأراضي طبقا للمشروع لكي تعكس الزيادات في الانتاج المحتمل وتعديل ضريبة الأراضي لكي تجعلها في مستوى تلك الزيادات .

٣ - يتضح لكل من المقترض والصندوق مدى الحاجة لرفع دعم الحكومة الناتج عن المعدلات الحالية لسعر الفائدة المطبق بواسطة بنك التنمية والائتمان الزراعي بالفيوم وسوف ينشئ مجموعة مراجعة مشتركة التي ستجتمع في مواعيد يتفق عليها بين المقترض والصندوق والمؤسسة المعاونة بغرض مراجعة أسعار الفائدة طبقا للمشروع وزيادتها اذا أمكن ذلك الى معدل ايجابي وبناء على ذلك فان المقترض سيخطر الصندوق حالما تتم مراجعة هيكل سعر الفائدة الاقراض الزراعي والتأكد من أن سعر الاقراض للمستفيدين من المشروع سيتم مراجعته طبقا لذلك فانها ستظل متمشية مع الهيكل القومي المعدل لسعر الفائدة .

جدول رقم (٥)

الحساب الخاص

١ - لأغراض هذا الجدول :

(أ) اصطلاح « بند » يعنى بند الاصناف التى تمول من حصيلة القرض كما هى مبينة فى الجدول بالفقرة (١) من جدول (٢) من هذا الاتفاق .

(ب) اصطلاح « النفقات الصالحة » يعنى النفقات فيما يتعلق بالتكلفة المعقولة للمعدات ومهمات المكاتب والتشغيل الاضافى وتكاليف الصيانة وائتمان طبقا للحساب الخاص للتنمية بالقيوم المطلوب للشروع والتى تمول من حصيلة القرض المخصصة من وقت لآخر للبنود الثالث والرابع والخامس . (أ) وفقا لشروط جدول (٢) من هذا الاتفاق .

(ج) اصطلاح « ايداع ابتدائى » يعنى مبلغ بالعملة الأجنبية المعادل للمبلغ المخصص للبند السابع والمزعم سحبه من حساب القرض وايداعه فى الحساب الخاص طبقا للجملة الأولى من فقرة ٣ بهذا الجدول .

٢ - سوف تقتصر المدفوعات من الحساب الخاص على النفقات الصالحة فقط. لشروط هذا الجدول .

٣ - تخطر المؤسسة المعاونة فى الحال وبناء على طلب المقترض الصندوق طبقا للبند ١ - ٤ من هذا الاتفاق ليسحب نيابة عن المقترض من حساب القرض وليودع فى الحساب الخاص الايداع الابتدائى، وبعد ذلك وعلى أساس طلبات المقترض التى توافى بها المؤسسة المعاونة فى تلك الفترات التى سوف تحددها المؤسسة المعاونة ، تقوم المؤسسة المعاونة علاوة على ذلك باخطار الصندوق للسحب من حساب القرض وليودع فى الحساب الخاص تلك المبالغ التى تكون مطلوبة لتغذية الحساب الخاص بمبالغ معادلة للمدفوعات التى أجريت من الحساب الخاص لحساب

التفقات الصالحة ، ولكن الى المدى الذى لا يتجاوز معه مبلغ أى من ذلك الايداع مع أى مبلغ متبقى ومودع بالحساب الخاص فى تاريخ ذلك الطلب فى جملته المعادل للايداع الابتدائى وفيما عدا ما يوافق عليه الصندوق خلافا لذلك فان كل ايداع بعد الايداع الابتدائى سوف يتم سحبه من حساب القرض بموجب المبالغ المحددة كما سوف يتم تبريرها بواسطة الأدلة المؤيدة لطلب ذلك الرصيد التى يتم تقديمها طبقا لفقرة (٤) بهذا الجدول .

٤ - قبل أو فى تاريخ كل طلب للمقترض للقيام بالايداع فى الحساب الخاص بعد الايداع الابتدائى يوافق المقترض المؤسسة المعاونة - فيما يتعلق بكل دفع قام به المقترض من الحساب الخاص بتلك المستندات والأدلة الأخرى كما قد تطلبها المؤسسة المعاونة نيابة عن الصندوق بطريقة معقولة والتى تبين أن ذلك الدفع قد تم اجراؤه لمقابلة نفقات صالحة .

٥ - بعض النظر عن شروط فقرة ٣ بهذا الجدول ان يتم اجراء أى ايداع آخر بالحساب الخاص :

(أ) عندما يقرر الصندوق بالتشاور مع المؤسسة المعاونة أو المؤسسة المعاونة نيابة عن الصندوق فى أى وقت أن كافة المسحوبات الأخرى يمكن اجراؤها مباشرة بواسطة المقترض من حساب القرض وفقا لشروط فقرة (أ) من بند ٦ - ١ من الشروط العامة .

(ب) عندما يكون المبلغ الاجمالى المسحوب من القرض المخصص للبنود الثالث والرابع والخامس (أ) من المشروع مطروحا منه مبلغ أى اتفاق صالح للاستعاضة وأى ارتباط خاص يتم ابرامه بواسطة المؤسسة المعاونة فيما يتعلق بالمشروع يكون مساوى للمعادلة لضعف مبلغ الايداع الابتدائى أيضا أقرب .

يتم السحب من حساب القرض للمبلغ المتبقى وغير المسحوب من القرض والمخصص للبنود الثالث والرابع والخامس (أ) للمشروع

باتباع الاجراءات التي تحددها المؤسسة المعاونة نيابة عن الصندوق بسوجب اخطار للمقترض ويتم اجراؤها فيما عدا ما يتم الاتفاق على خلاف ذلك فقط بعد والى المدى الذي تكون المؤسسة المعاونة نيابة عن الصندوق مقتنعة معه أن كافة تلك المبالغ المتبقية المودعة في الحساب الخاص في تاريخ ذلك الاخطار قد تم أو سوف يتم استخدامها في اجراء المدفوعات لمقابلة نفقات صالحة .

٦ - اذا ما قرر الصندوق بالتشاور مع المؤسسة المعاونة أو المؤسسة المعاونة نيابة عن المقترض في أى وقت أن :

(أ) أى دفع من الحساب الخاص (١) قد تم اجراؤها لأى اتفاق أو بأى مبلغ غير صالح طبقا لفقرة (٤) بهذا الجدول فان المقترض يقوم في الحال بناء على اخطار اذا لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك وقبل أى ايداع آخر بالحساب الخاص بالایداع في الحساب الخاص أو لو طلبت المؤسسة المعاونة نيابة عن الصندوق يقوم باعادة دفع مبلغ الى الصندوق مساوى لمبلغ ذلك الدفع أو تلك النسبة منه التي لم تكن صالحة أو تبرير ذلك .

(ب) أى مبلغ قائم في الحساب الخاص يكون غير مطلوب لتغطية الميزان من مدفوعات نفقات صالحة يقوم المقترض في الحال لدى الاخطار واذا لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك باعادة دفع ذلك المبلغ الى الصندوق القائم عندئذ في الحساب الخاص .

وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٥ الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٥/٣٠ بشأن الموافقة على اتفاق قرض بمبلغ ١٠ مليون وحدة من حقوق السحب الخاص لتمويل مشروع التنمية الزراعية الريفية بالقيوم الموقع في روما بتاريخ ١٩٨٤/١١/٩ بين جمهورية مصر العربية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية .

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٩ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٥/٧/٢ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق قرض بمبلغ ١٠ مليون وحدة من حقوق السحب الخاص لتمويل مشروع التنمية الزراعية الريفية بالقيوم الموقع في روما بتاريخ ١٩٨٤/١١/٩ بين جمهورية مصر العربية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية .

ويعدل به اعتبارا من ١٩٨٥/٧/٢

وزير الخارجية
د. أحمد عصمت عبد المجيد